المحور الأوّل: نظرية تنمية الاقتصاديات المتخلّفة

قبل التّطرّق لهذه النّظريّات لابد أوّلا من التّطرّق لتبيَان مفهوم التّنمية الاقتصادية ، ثمّ الفرق بينها وبين النّمو الاقتصادي (أوّلا)، على أن يتمّ التّطرُّق للنّظريّات المذكورة (ثانيًا):

أوّلا – مفهوم التّنمِية الاقتِصَاديّة:

1 – تعرِيف التّنمية الاقتصاديّة:

ينبغي أوّلاً أن يعرف الطّالب أنّه لا يوجد تعريفٌ للتّنمية الاقتصادية متّفقٌ عليه، سواء لدى الباحثين، أو من خلال التّقارير والوثائقِ الصَّادرةِ عن المنظمات والهيئات على اختلافِ طبيعتها – وطنيّة كانت أو دوليّة؛ و يمكن تعريفها بوجهٍ عامٍ بأنّها:

"العمليّة التي يتحوّل من خلالها الاقتصاد من مستوى الى مستوى آخر، فيَرتقي من مَصَاف الدّول المتوسّطة اقتصاديّا إلى مصاف الدّول المتقدّمة مثلا، أو من مصاف الدّول النّامية إلى الدّول المتوسّطة".

2 – الفرق بين التّنمِيّةِ الاقتصادِيَّة والنُّمُو الاقتصاديّ:

تَقدّم تعريفُ التَّنمِية الاقتصَاديةِ أعلاه؛ أمّا النّمو الاقتصاديّ فهو:

"عمليّة يتمّ فيها زيادة الدّخل الحَقيقي زيادة تراكميّة ومستمرّة عبر فترة ممتدّة من الزّمن ، بحيث تكون هذه الزّيادة أكبر من معدّل نمو السّكان ، مع توفير الخدمات الانتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجدّدة من التّلوّث والحفاظ على المَوارِد غير المتجدِّدة".

ثانيا – نظرّيات تَنمِية الاقتِصَاديات المُتخلِّفة:

بدءا نُشير إلى أنّه قد وردت تعريفاتٌ كثيرةٌ للتَّخلّف الاقتصادي، منها أنّه: "**الضُّعفِ الذي يمسُّ قُدرة الدّول على استغلال مواردها المتاحة لديها، بسبب عدم وجود الإمكانيات التي تسمح باستغلالها على الوجه الأمثل".**

وقد ظهرت تعريفات كثيرة للتَّخلُّف الاقتصَادي، فمن المهتمين من يرجعه لنقص رؤوس الأموال، ومنهم من يرجِعه لسوء الإدارةِ والتّسيير، حتَّى أنّ منهم من يُرجعه للضُّعف التّكنولوجيّ.

لكن بوجهٍ عامٍّ يُشير التّخلّف إلى "**تأَخُّروضُعف الدُّوَل في مستوياتٍ عدّة، والى انخفَاض مستَوى الدّخل والمعيشة فيها بسبب عدّة ظروف تَعيشها**"، منها:

- عدم تمَكُّن الدّول المعنِيّة من الاستخدَام الامثل لموَاردها.

- مُعدّل المُتاح من الموارد أقل من مُعدّل زيادة عدد السُّكان.

- نقص رؤوس الأموال.

- انعِدام التَّخطيط الملائم لظروف البِلاد.

وقد ظهر بدأ الاهتمام بموضوعات التّخّلُف والتّنمية الاقتصَادية بعد الحرب العَالمية الثّانية؛ وظهرت في هذا الإطَار عدّة نظَريَّات نُبرِزُ أهمَّها فيما يلي:

1 – نظريّة الدّفعة القويّة:

أوّل من أشار إلى هذه النّظريّة هو الاقتصادي"بول روزينستاين رودان" سنة 1943 من خلال ورقةٍ بحثيّةٍ؛ ثمّ طوّرها باحثون آخرون مثل "كيفن مورفي"، وتدور النّظريّة المذكورة حول فكرة أنّ تنمية دولة متخلّفة اقتصاديّا يتطلّب العمل على ترقية مجالاتٍ عدّة في الوقت ذاته؛ أي على الدّولة أن تُخطّط للاستثمارفي قطاعاتٍ مختلفةٍ بطريقةٍ متزامنةٍ، أي من خلال "النُّمُو المتوزان."

وهو ما من شأنه إنشاء سُوق محلّية قويّة قوامها السِّلع المنتَجة محلّيا، وعند اشتداد التّنافس بين المنتجين المحلّيين؛ يمكن للدّولة البحث عن سوق آخر أكثر اتّساعا، من خلال تصدير السّلع المحلّية إلى الخارج، ممّا يؤدّي لتحقيق أرباحٍ عاليّة.

2 – نظريّة النّمو المتوازن:

تنتمي هذه النّظريّة للاقتصادي "راغنار نوركسي"، وفكرتها أنّ الدّول المتخلّفة ينبغي أن تقيم استثمارات صناعية على مستوى قطاعاتٍ كثيرةٍ بشكلٍ متزامن؛ ممّا سيؤدّي حتما لزيادة الانتاجية بسبب توسُّعِ السّوق، ودخول القطاع الخاص بقوّة، لأنّ النّمو المتوازن يحتاج لدخول المستثمرين الخواص بقوّة.

وتقوم فكرة النّمو المتوازن على الموازنة بين القطاعين الصّناعي والزراعي؛ وهو ما يسمح بأن يكون كلّ قطاع سوقا لمنتجات القطاع الآخر، اي أنّ كلّ قطاعٍ سيطوّرِ القطاع الآخر من خلال دعمه بما يحتاج إليه من مواد.

3 - نظريّة النّمو غير المتوازن:

تنتمي هذه النّظريّة للاقتصادي "هيرشمان"، وفكرتها أنّه لابد أن تعتمد الدّول المتخلّفة على برامج تنمويّةٍ قويّة بصفةٍ متلاحقةٍ؛ وإلّا فلا مجال من التّخلّص من الرّكود، ويكون ذلك بالاعتماد على القطاعات الاستراتيجيّة التي يُطلق عليه: "القطاعات القيادية"، أو "القطاعات الرّائدة".

حيث تبدأ عمليّة التّنمية على مستوى قطاعات دون قطاعات في البداية؛ وهذا هو المقصود بالنّمو غير المتوازن، فتبدأ التّنمية تدريجيا من القطاعات الرّائدة منها إلى القطاعات التّابعة لها ... خاصّة بالنّظر إلى وضعية البلاد المتخَلِّفة التي لا تقوى على تنمية كل القطاعات دفعَةً واحدةً، على أن يكون القطاع المدعوم ببرنامج استثماري قويٍّ لديه وفرات خارجية، بمعنى لديه امتدادت لقطاعاتٍ أخرى، ما من شأنه احداث تأثيرٍ على عدّة مستويات.

4– نظريّة أقطاب النّمو:

تَنتمي هذه النّظرية ل "آرثر لويس"، وظَهرت في الخمسينات، ويُركِّز من خِلالها آرثر على كيفيات وآليات تحوُّل اقتِصاديَات الدّول، لذلك أطلق عليها اصطِلَاح "التّحوّلات الهيكليّة"، وتَعتمد فِكرتُها على ضَرُورة الانتقَال أو التّحوّل من التّركيز الكبير على قِطاع الزِّراعة إلى التَّركيز على تنوِيع الاقتِصاد ، وعلى "الاقتصاد الخَدَمي"، ما من شأنهِ ضَمان اقتِصاد أكثَر مُرونةً وأكثَر مقدِرةً على مجابَهةِ الأزَماتِ.

وقد قدّم آرثر نَموذجا يشرَح من خلالِه كيفيّة التّغيّر الهَيكلي للاقتصاديات النَّامية، شرح فيه كيفيّة الانتقالِ من اقتصادٍ يعتمدُ على الزّراعة على اقتصادٍ يعتمد على الصِّناعةِ، وذلك وفق أُسُسٍ علميّةٍ ومنطقيّةٍ، وهناك عِدّة نماذج لنظريّة التّغيّرات الهَيكليّة.

ويتعامَل آرثر في نَموذجه مع مكوّنين أساسيّين يعتمدُ عليهما الاقتِصاد هما:

- القطاع الزّراعي التّقليدي أوكما يطلق عليه "قطاع الكفاف" .
- القطاع الصِّناعي.

5 - نظريّة التّحوُّلات الهيكلية:

تنتمي هذه النّظريّة للاقتصاديّ "فرانسو بيروكس"، ظهرت سنة 1955 ، وتتمحور فكرتها حول وجود مناطق دون غيرها في الدّول المتخلّفة يبنغي التّركيز عليها من أجل تحقيق التّنمية الاقتصاديّة، بسبب ميزاتٍ جُغرافيّةٍ اقتصاديّةٍ أو اجتماعيّةٍ تتوافر عليها، وهذا هو المقصود ب: "أقطاب النّمو".

وتعتمد تنمية القُطب أو المنطقة الحَضارية المُختارة على اختيار صناعة من شأن العوامل المُحيطة بهذا القطب أن تسمح بازدهارها ، على أن تكون هذه الصّناعة توليديّة بمعنى باستطاعَتها توليد صناعات أخرى لاحقة بسبب العلاقات أو الرّوابط التي تنشأ عنها، إذ من شأن مُخرجات صناعة هذا القُطب المُختار للعمليّة التّنموية أن تكون مُدخلات لصناعةٍ أخرى، وهكذا...